كافة الدول العربية والاسلامية. والحصول أيضا، على الدعم المادي من المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي تأسس سنة ١٩٥٩، ويضم جمعيات في الداخل والخارج.

إلا أن هذه العلاقة بين الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبين الاتحادات والجمعيات، لم تتطور، من حيث مضمونها الفعلي، لتؤثر على هذه الاتحادات النسائية وتعيد صياغتها حسب مواثيق الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولوائحه، ويبرز بالتالي ضعف تأثير الاتحاد على جماهير النساء التي تشكل القاعدة لتلك الاتحادات والجمعيات وبالتالي اعاقة الوصول الى كافة الجماهير النسائية ومحاولة تنظيمها وفق أسس اكثر ثورية.

من خلال ما تقدم، نلمس تطورا ملحوظا في دور المرأة الفلسطينية ونضالها الاجتماعي والسياسي في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ ويعود ذلك الى:

□ طبيعة الاحتلال الصهيوني العنصري الفاشي ونضال كافة فئات الشعب الفلسطيني ضد الاضطهاد القومي وسياسات سلطات الاحتلال القمعية؛ مما دفع الكثير من النساء الفلسطينيات للتعبير عن موقفهن من خلال المشاركة في الانتفاضات الشعبية والعمل السياسي المنظم، وأدى ذلك الى بروز دور المرأة من خلال تعرض الكثيرات للاعتقال والاستشهاد؛ مما ساعدها على الحصول على بعض حقوقها وتطوير نشاطها وكسر العديد من المفاهيم الاجتماعية المتخلفة التي أعاقت حريتها وأضعفت عطاءها في الفترة السابقة للاحتلال.

□ طبيعة الوضع الاقتصادي داخل الأرض المحتلة من جراء سياسة الالحاق والدمج الصهيونية التي أثرت سلبا على مستوى المعيشة، والحقت الخراب بالصناعة والزراعة وكافة المشاريع الاقتصادية الوطنية، وانعكاس هذا كله على وضع المرأة وبخاصة ربات الأسر اللواتي أصبحن معيلات بعد اعتقال او استشهاد الأب او الزوج او الابن الأكبر. فأدى بالنساء الى المشاركة في العمل خارج اطار العمل التقليدي تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية المتدنية، فخرجت المرأة للعمل في المصانع والمزارع والمؤسسات المختلفة، فكسرت بذلك التقليد الاجتماعي السائد الذي حدد دورها في السابق كربة بيت ومزاولة بعض الأعمال المرتبطة بالعمل المنزلي فقط كالخياطة والتطريز... الخ.

□ تطور مستوى التعليم لدى المرأة والذي حكمته في البداية، الحاجة الاقتصادية لفتح آفاق العمل امامها، مما ساهم في تطوير وعيها واضطلاعها بدورها كجزء هام وفاعل في المجتمع.

هذه عوامل رئيسية، إضافة الى غيرها من العوامل التي دفعت بالمرأة الى الأمام، للمشاركة في بناء المجتمع الفلسطيني في الداخل وحمايته، إلا أن هذا التطور الهام في دورها ونضالها الاجتماعي والسياسي لم يساهم في تطوير الأشكال التنظيمية للحركة النسائية الفلسطينية ولم يردم الثغرة في بنائها المتكامل، بحيث تستند الى أوسع قاعدة جماهيرية شعبية نسائية تتمايز بنضالها، مما يضعف هذا الدور ويضعف القدرة على اجتذاب قطاعات نسائية واسعة الى حركتها النضالية. ولا شك أن عوائق عدة تقف أمام تنظيم الحركة النسائية بشكل أفضل، وتطوير اداتها التنظيمية المركزية، أهمها: